رائد دحبور*

الاستيطان.. والحَفْرُ في نفق التَّاريخ..

جذرٌ وسياقٌ وهدفٌ كولونياليّ.. وادِّعاءاتٌ مُفْعَمَةٌ بالآيديولوجيا والثُّيولوجيا والأمن.. ووقائع فرضتها القوَّة

تقديم

بدأ الاستيطان كنَغَمةٍ فرعيَّةٍ على مسرح أوركسترا ثالوث السياسة والجيش والمجتمع في إسرائيل ثمّ تحوَّل مع الزَّمن إلى لحنٍ أساسيّ؛ فبين حيرَةِ رئيس الحكومة ليفي أشكول تجاه الاستيطان عشية احتلال حزيران عام ٦٧، ثمَّ حسمه لموقفه بعد ذلك لصالح الموافقة على إنشاء أوَّل مستوطنة في كفار عتسيون في شهر آب من العام نفسه، وبين تردد وزير الدِّفاع موشيه ديَّان حيال ذلك، ثمَّ موافقته على الفكرة وإعطائها زخماً، وبين حماسةِ يغئال ألون ويسرائيل غليلي للاستيطان، وإصرارِ حنان بورات على البدءِ فيه في كفار عتسيون، وكذلك موشيه ليفنغر الذي تلقَّى رسالةً تشجيع من السَّماء عبر موشيه ديَّان؛ بين كل ذلك وفي غمرةِ تلك الدِّيماغوجيا السِّياسيَّة والآيديولوجيَّة بدأتْ بواكير قصَّة الاستيطان في قلب الخليل في آب عام ١٩٦٧، وفي الشهر نفسه بدأتْ ما سَمّي، رحلة العودة إلى مستوطنة كفار عتسيون التي قادها كلٌّ من حنان بورات و موشيه ليفنغر ، وقد تحوَّلت مع الوقت إلى مجمَّع غوش عتسيون الضَّخم بين القدس والخليل. وقد كان تمدد الاستيطان منذ ذلك الحين مسألة وقت، فَنمَتْ البؤرة والفكرة الاستيطانيَّة في الخليل وتشَعَّبَتْ وتدحرجت في غضون سنوات قليلة جدًّاً لتكون كفار أربع، كما وتطورت كفار عتسيون منذ آب عام ٦٧ كواحدة من عَديدِ الكتل الخرسانيَّة والديمغرافية الهائلة الممتدَّة المتدفقة فوق هضاب الضِّفة الغربيَّة.

في ذلك المناخ، وتحديداً في أيلول عام ٦٧، كانت اللجنة المركزيَّة لحزب رافي تستعد لبحث اقتراح شمعون بيرس بتوحيد

* كاتب وباحث

ويتواصل النشاط الكولونيالي الاستيطاني في سياقٍ من الدِّيماغوجيا السِّياسيَّة والإصرار على التَّمسُك بمفاعيل إعادة اختراع الآيديولوجيا الدِّينيَّة وتوظيفها في إعادة تعريف هويَّة المكان وفق مقتضياتها، وإعادة رسم الطوبوغرافيا وتغيير الدِّيمغرافيا السُّكَّانيَّة بما يخدم الغايات الاقتصاديَّة والسياسيَّة للنشاط الاستيطاني.

رافي و مباي مع أَحَدوت هعافوداه؛ فقد صاغ بيرس وثيقةً من أربع عشرة نقطة تحدث فيها عن خطوط العمل السياسي والاجتماعي والاستيطاني للحزب في أعقاب الحرب التي أنقذت إسرائيل من الحصار ومن خطوط الهدنة، وعمَّقت العلاقة بين اليهودي وماضيه.[1]

وفي مناخ القلق من تمدد الاستيطان بدأتْ مسيرةُ التسويةِ عام ١٩٩٢ والتي أسهمت مؤقَّتاً في التخفيف من وتيرته المتصاعدة .. وفي مناخ القلقِ من استئنافه وانتشاره بشكلٍ غير مسبوق في السَّنوات الأخيرة؛ توقَّفت المفاوضات في عام ٢٠١٤ وما زالتْ.

يفرضُ الاستيطان جملةً من التَّحدِّيات الصَّعبةِ والعقباتِ الكبيرة في طريقِ الدُّبلوماسيَّةِ ومحاولةِ الوصولِ إلى حلولٍ واقعيَّةٍ تُسْدِلُ السَّتارَ على عقودٍ من الصِّراع، كما يفرضُ جملةً من الخياراتِ المستحيلةِ أمام الفلسطينيين والإسرائيليين، على حدٍّ سواء، وذلك لجهةِ الوصول إلى حلولٍ واقعيَّةٍ قابلةٍ للتطبيق مع كلِّ دورةٍ من دورات عجلة الزَّمن – مع ضرورة التمييز بطبيعة الحال بين مجتمَعٍ يقومُ جُزءٌ نخبويٌّ منه بالاستيطان ويَجرُّ من ورائه دولةً كاملةً وجيشاً ومؤسَّساتٍ اقتصاديَّةٍ وأمنيَّة وسياساتٍ عامَّة ويُطوِّعها في خدمةِ أغراضه، وبين مجتَمعٍ يقعُ برُمَّتِه ضحيَّةً للاستيطان ومشاريعه.

ويتواصل النشاط الكولونيالي الاستيطاني في سياقٍ من الدِّيماغوجيا السِّياسيَّة والإصرار على التَّمسُك بمفاعيل إعادة اختراع الآيديولوجيا الدِّينيَّة وتوظيفها في إعادة تعريف هويَّة المكان وفق مقتضياتها، وإعادة رسم الطوبوغرافيا وتغيير الدِّيمغرافيا السُّكَّانيَّة بما يخدم الغايات الاقتصاديَّة والسياسيَّة للنشاط الاستيطاني.

ويجري توظيف الاستيطان؛ عبر إفعامه بالمضامين الأمنيَّة والدِّفاعيَّة ومن ثم الإستراتيجيَّة وبالثيولوجيا الدِّينيَّة، في خدمة أهدافه الاقتصاديَّة الكلونياليَّة الحقيقية وذلك عبر استخدام وسائل التضليل السياسيِّ لفرض الحقائق السياسية من خلال إحداث تغييرات في الخارطة الجيو – سياسيَّة والطُّبوغرافيَّة والديمغرافية، وما يستتبع ذلك من فرضٍ الاشتراطات السياسيَّة بقوَّة الأمر الواقع كمحصِّلة لاستثمار مفاعيل القوَّة وارتداداتها، وتسويغ الاحتلال ومؤدَّياته، وبما يمنح السياسات الإسرائيليَّة خصوصيَّةً، خارج القانون الدَّولي، بل وفوق القانون الدَّولي، ويعطي جملة مفاهيم السياسة الإسرائيليَّة الخاصَّة ورؤاها تفوُّقاً على ما سواها من المفاهيم والرُّؤى التي تتبنَّاها وتطرحها أطراف النزاع المقابلة، وخاصة الجانب الفلسطيني منها، وذلك في سياق التعاطي مع القضية الفلسطينيَّة على المستوى الدَّولي عبر مراحل الصراع المختلفة وتحوُّلاته المنهجيَّة، ومن تلك المراحل والتحولات، بطبيعة الحال، مرحلة البدء بالتسوية وبمسيرة السلام ومن ثمَّ تعثُّرها، إذ إنَّ هذا السياق المرتبك لمسيرة التسوية قد كان بفعل مفاهيم ومقتضيات السياسة الإسرائيليَّة؛ وجعلها فوق أيِّ اعتبارٍ قانونيٍّ دوليّ، ومن تلك المفاهيم، على سبيل المثال، مفهوم إسرائيل للحدود والطابع المُمَوَّه الذي تحاول ترويجه عن الاستيطان داخليَّاً وخارجيَّاً كونه يجري – بحسب المزاعم الإسرائيليَّة – وعلى أرض الضفة الغربيَّة تحديداً، ضمن حدود داخليَّة لا صلة لها بمفهوم الحدود الدوليَّة، إذْ يتم توظيف هذه المفاهيم لتخليد الاحتلال والاستيطان في آنٍ معاً وفي سياقٍ متكامل من حيث الآليَّات والأهداف والوظائف، والمحصِّلة في نهاية الأمر أنّ الاستيطان يُواصل عمليَّة تخليد الاحتلال، والاحتلال يعمل على تخليد الاستيطان.

سياقات عامَّة:

يمكن تصنيف الاستيطان الإسرائيلي وتعريف هويَّته، ضمن مفهوم باتَ يُعرَفُ بدراسات الاستعمار الاستيطاني المُقَارَن، الذي يُعيدُ تعريف كافَّة أشكال الاستعمار الاستيطاني كعناصرَ وتفرُّعاتٍ تفصيليَّة مُقتَبَسَة ومُشْتَقَّة في الأصل من السِّياق التاريخي والمنهجي العام لحركة الاستعمار القومي الأوروبي– ونظيره الاستيطاني الإسرائيلي، فالاستعمار القومي الأوروبي انبثق في بدايات القرن السَّادس عشر على وجه التقريب، وكمزيجٍ مركَّبٍ، من النشاط العسكريتاري الآيديولوجي الكولونياليِّ المحمومِ – ذي المضامين والدَّوافع الاقتصاديَّة، وهذا هو جوهره

يمكن تصنيف الاستيطان الإسرائيلي وتعريف هويَّته، ضمن مفهومٍ باتَ يُعرَفُ بدراسات الاستعمار الاستيطاني المُقَارَن، الذي يُعيدُ تعريف كافَّة أشكال الاستعمار الاستيطاني كعناصرَ وتفرُّعاتٍ تفصيليَّة مُقتَبَسَةٍ ومُشْتَقَّةٍ في الأصل من السِّياق التاريخي والمنهجي العام لحركة الاستعمار القومي الأوروبي- ونظيره الاستيطاني الإسرائيلي.

الذي يشكِّل دافعه الحقيقي وجملة أهدافه في آنٍ معاً؛ وما نراهُ من أشكالٍ استيطانيَّة أخرى ما هي إلَّا تفرُّعاتٍ لذلك الأصل، تحملُ نفس مضامين البُنى الفوقيَّة التي ميَّزَتْهُ على الدَّوام وتسيرُ في ذات سياقاته وتستلهم نظريَّاته.

ويقول غابرييل بيترييرغ أن «ثمَّة دراسات آخذة بالتبرعم كحقل خاص لما يمكن تسميته بالدراسات المقارنة حول ظاهرة الاستعمار الاستيطاني منذ العام ١٥٠٠ – وبخاصَّة منذ العام ١٥٨٠– فصاعداً.. إنَّ الاستعمار الاستيطاني، أو القومي، هو أفضل إطار لفهم الاستعمار الصهيوني لفلسطين وإقامة دولة إسرائيل، وتاريخ وطبيعة هذه الدَّولة.. إنَّ معظم الأعمال في مجال الاستعمار الاستيطاني المُقارن، تركِّزُ على القاعدة الماديَّة، الأرض والعمل والدِّيمغرافيا وبعض المؤسَّسات.. ثمَّ، إنَّ منهج الاستيطان المُقارن مفيد في التَّعامل مع البنى الفوقيَّة، الآيديولوجيا والمعرفة البحثيَّة والأدب الحديث والكتاب المقدَّس، وبكلماتٍ أخرى، إنَّها البُنى الفوقيَّة للصهيونيَّة الإسرائيليَّة، رغم أنَّ لها خصائصها المميزة، فهي تبقى مجتمعاً استيطانيَّاً نمطيَّاً، وقابلة للمقارنة مع المجتمعات الاستيطانيَّة الأخرى».[٢]

في سياق النقاش المنهجي والأكاديمي المستمر – وفي محاولةٍ لتحديد الملامح الأساسيَّة لمفهوم الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلَّة عام ٦٧ وكواقعٍ يفرض نفسه على الجميع، والذي يُرادُ له أنْ يبقى في الإطارِ النظريِّ والعمليِّ المتفرِّع عن الأصلِ الإستيطاني الطلائعي الصهيوني لفلسطين نهاية القرن التاسع عشر، حيثُ تُحاولُ النُّخب التي تقود الاستيطان الآنْ أنْ تُحاكي تجربة الاستيطان الطَّلائعي برغم اختلاف ظروف التجربتين، وتحاول أنْ تقيم وفي منحىً ديماغوجي أوجه الشبه بين التجربتين لجهة البواعث والمحرِّكات والأهداف لتبرير استمرار الاستيطان كجانبٍ أساسيٍّ من جوانب استمرار انبعاث الرُّوح القوميَّة والتمهيد للخلاص !!.

وإذْ ذاك فإنَّنا سنتحدَّث هنا، وطوال المحور الأوَّل من هذا المقال، عن علاقة مفهوم الاستيطان الصهيوني الطَّلائعي نهاية القرن التاسع عشر بمفهوم الاستعمار القومي الكولونيالي البريطاني وغيره، وذلك في محاولة للتعرف على هويَّة هذا الكائن الاستيطاني الكولونيالي الإسرائيلي الرَّاهن الحديث المُصر على إسباغِ التجربة الاستيطانيَّة الصهيونيَّة الطَّلائعيَّة في إطارها القومي والدِّيني على سياقات الاستيطان الرَّاهنة، في محاولةٍ لتمويه هويته الكولونياليَّة الاقتصاديَّة الحقيقيَّة.

سنتحدث إذاً عن الاستيطان الصهيوني الطَّلائعي القديم، وبطبيعة الحال نظيره الحديث، لجهةِ ارتباطه بحركة المنظومة الكولونياليَّة المنهجيَّة ومنها محاولة توظيف العامل الثيولوجي الدِّيني لإثبات الصلة الأصَلانيَّة بفلسطين تحديداً؛ وسنتناول في المحور الأوَّل من هذا المقال، ما يمكننا تسميته:

بداية قصةً الحفر في التَّاريخ، وهي قصَّة لها علاقةٌ أَصَلانيَّةٌ بأحد الادِّعاءَات الخاصَّة باجتراحِ وتخريج الدَّافع الاستيطاني على نحوٍ ثيولوجي ديني وفق منهج الدراسات المُقارَنة لأشكال الاستعمارِ القومي ونظيره الاستيطاني؛ فمن حيث البُنى الفوقيَّة والمنهج الحركي تضم الصهيونيَّة عنصراً دينيَّاً، لم يكن بوسعها الاستغناء عنه في محاولتها الهادفة إلى تسخير الدِّيانة اليهوديَّة لخدمةِ أغراضها، وحمل اليهود من جهة، والعالم المسيحي من جهةٍ أخرى، على مماشاة أهدافها السياسيَّة، وأهم جوانب هذا العامل الدِّيني، هو التَّركيز على ما يُسَمَّى العلاقة التَّاريخيَّة بين اليهود وأرض إسرائيل وعرضها بشكلٍ يخدم المطامع الصُّهيونيَّة.[٣] وقد كانت بداية قصة الحفر في التَّاريخ، ومن ثمَّ الحاجة إلى إعادة صياغة وتفعيل الآيديولوجيا الدِّينيَّة بما يخدم الأهداف الكولونياليَّة قد استُهِلَّتْ بمشروع التنقيب الأثري البريطاني في فلسطين والقدس عام ١٨٦٥ بحثاً عن هيكل سليمان ومملكة سليمان وداوود، وظلَّت قصة التنقيبات البريطانيَّة مستمرَّة حتَّى قُبيْل احتلال القدس الشرقية عام ٦٧؛ فقد انتهت التنقيبات الأثريَّة البريطانيَّة فقط ببعثة «كاثلين كينيون» بين عامي ٦١ –٦٧. [٤]

وقد استأنفتها السلطات الإسرائيليَّة بعد ذلك، وأصبحت لازمة من لوازم السِّياسة الإسرائيليَّة تجاه القدس منذ احتلال عام ١٩٦٧ وهي تُلازمُ راهناً سيلَ الطُّوفان الاستيطاني داخل القدس وفي محيطها، وقد أدَّت بشكلٍ مباشر ذات مرَّة إلى اندلاع ما عُرِفَ

وقد كانت بداية قصة الحفر في التَّاريخ، ومن ثمَّ الحاجة إلى إعادة صياغة وتفعيل الآيديولوجيا الدِّينيَّة بما يخدم الأهداف الكولونياليَّة قد استُهِلَّت بمشروع التنقيب الأثري البريطاني في فلسطين والقدس عام ١٨٦٥ بحثاً عن هيكل سليمان ومملكة سليمان وداوود، وظلَّت قصة التنقيبات البريطانيَّة مستمرَّة حتَّى قُبيْل احتلال القدس الشرقية عام ٦٧؛ فقد انتهت التنقيبات الأثريَّة البريطانيَّة فقط ببعثة «كاثلين كينيون» بين عامي ٦١ -٦٧.

بأحداث النَّفق عام ١٩٩٦ وما أوقعته من عشرات القتلى والجرحى في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في عهد حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، كما يتذكَّر الجميع.

كثيرةٌ إذاً هي السياقات المُركَّبة والمُرْبِكَة، التي يمكننا رؤية الاستيطان من خلالها؛ فمن الضروري تناوله لجهة الجذور والبواعث والأهداف الحقيقية – السياسيَّة الاحتلاليَّة والكولونياليَّة الاقتصاديَّة – التي دفعته في مساراتٍ منهجية متصلة ومركَّبة، منذ الأساس، والتي حددت إيقاعات حركته واتجاهاته ضمن مراحل ومحطَّات زمنيَّة وسياسيَّة؛ إذْ لا يمكن ولا بأيِّ حال تناول الاستيطان مجرداً من مضامينه ومزاياه الاقتصاديَّة بالنسبة لإسرائيل، فلو كانت كلفته الاقتصادية والسياسيَّة ومن ثمَّ الأمنيَّة أكثر من فوائده وريعه الاستثماري لما استمر وتواتر بالصورة التي نراها اليوم. فثمَّة غطاء سياسي واضح يتم توفيره للاستيطان وثمَّة ثمن اقتصادي، لكن ثمَّة مكاسب اقتصاديَّة واستثماريَّة ربَّما تفوق كل الأثمان.

وهنا يمكننا أنْ نلاحظ دليلاً واضحاً على القيمة الاستثماريَّة للاستيطان؛ إذا تمعنَّا بمقدار القلق والانفعال الذي تواجه به إسرائيل حركة المقاطعة الاقتصاديَّة الدَّوليَّة لمنتجات المستوطنات BDS.

كما يمكننا رؤيته من زاوية الغايات التي جعلته مُفعماً بمفاهيم الأمن والدِّفاع وبالثيولوجيا الدِّينيَّة وبالرِّوايات التَّاريخيَّة القائمة على أساس كل ذلك؛ في سبيل إثبات الصلة الأصلانيَّة التَّاريخيَّة بالمكان وإلغاء الآخر أو علاقة الآخر به؛ فهذا السياق الدِّيماغوجي المتصل بتغيير هويَّة المكان أو إعادة تعريفه على أساس ثيولوجيٍّ دينيّ يُعطي للاستيطان الإسرائيلي مضموناً وبعداً وجدانياً وسوسيولوجيَّاً لدى جمهور المستوطنين والنخب التي تقف وراءَهم وذلك في سبيل إدامة حيويَّة متجددة في أوصالِه وأذرعه، كما يستمر توظيف سياق إفعام الاستيطان والاحتلال بالثيولوجيا والأمن، وإعادة تعريفه ضمن تأويلات وتصنيفات قانونيَّة فصِّلَتْ على مقاسه، أو فرض مفهوم التمييز بين نوعين من الاستيطان الأمني والسياسي؛ في سبيل فرض مفاهيم سياسيَّة إسرائيليَّة خاصَّة في محاولة لجعلها فوق القانون الدَّولي وبديلاً عنه في تفسير الوقائع المُسْتَحْدَثة بفعل الاحتلال، وذلك بما يتصل بتعريف الحدود بين إسرائيل وبين الضفة الغربيَّة، على سبيل المثال، وهذا أمرٌ جوهريّ بالنسبة لإسرائيل لجهة تبرير وإدامة الاحتلال؛ ويأتي ذلك في سياق تخليد الاستيطان للاحتلال وتخليد الاحتلال للاستيطان.. وهو ما سيكون موضوع المحور الثَّاني من المقال.

وسنتناول في ذات سياق المحور الثَّاني أيضاً، أسانيد القلق من فجوة الديمغرافيا ومبرراتها المتصلة بضرورة السعي لتحقيق هدف الوصول إلى أغلبيَّة يهوديَّة في أرض فلسطين التاريخيَّة، كحجر زاوية أو كمحدد أصلانيٍّ مستمر من محددات اتِّجاهات السياسة والإستراتيجيَّة الإسرائيليَّة، وموقع الاستيطان التَّظاهري والاستعراضي من مسلسل القلق الديمغرافي ذلك، إذْ ما زال

سرقة التاريخ في القدس

إذْ لا يمكن ولا بأيّ حال تناول الاستيطان مجرداً من مضامينه ومزاياه الاقتصاديَّة بالنسبة لإسرائيل، فلو كانت كلفته الاقتصادية والسياسيَّة ومن ثمَّ الأمنيَّة أكثر من فوائده وريعه الاستثماري لما استمر وتواتر بالصورة التي نراها اليوم. فثمَّة غطاء سياسي واضح يتم توفيره للاستيطان وثمَّة ثمن اقتصادي، لكن ثمَّة مكاسب اقتصاديَّة واستثماريَّة ربَّما تفوق كل الأثمان.

يتم ربط الاستيطان بادِّعاءَات الأسانيد الديمغرافية المتصلة بضرورة السعي إلى تحقيق الأغلبيَّة اليهوديَّة في « كامل أرض إسرائيل « وتحديداً من قِبَل وفي أوساط النُّخبة التي تضطلع بدفع عجلة الاستيطان إلى الأمام – عارضين ذلك كأحد مهمَّات وأهداف وغايات الصهيونيَّة. التي وبحسب رؤيتهم، لم تنْتَهِ من مهمَّتها تلك بعد، وجزء من هذه المهمَّة الَّتي هي، وبحسب تلك الرُّؤية؛ استمرار الاستيطان في كل «أرض إسرائيل» بما في ذلك «يهودا والسَّامرة».

وسنلقي نظرة من خلال المحور الثَّالث والأخير من المقال، على مراحل الاستيطان وسياقاته التاريخيَّة والمنهجيَّة وصلة ذلك بمعالم الخارطة السياسة الإسرائيليَّة وتحوُّلاتها؛ وما فرضه الاستيطان من أثمان ومن وقائع ديمغرافية وسياسيَّة وجيو – سياسيَّة واقتصاديَّة على الفلسطينيين وعلى أرضهم.

في السِّياق العام إذاً؛ ما زال هذا المُركَّبُ الكولونيالي مُفعَماً ومُحَفَّزاً بأسانيدِ الثيولوجيا وإعادة إنتاج الآيديولوجيا الدِّينيَّة، ومُفْعَماً أيضاً بالادِّعاءَات الأمنيَّة والدِّفاعيَّة وبأسانيد القلق من فجوة الديمغرافيا؛ مسْتَحْدِثاً وفارضاً في سبيل تكريس نفسه وتحقيق أهدافه كتلةً كثيفةً ثقيلةً من الخرسانة الجيو – سياسيَّة على الأرض، في سياق فرض حقائق سياسيَّة بوسائل القوَّة حيناً والتَّحايل أحياناً، ومستفيداً من تأويلاتٍ قانونيَّة تمَّ تفصيلها على مقاسِ أحلامه ورُؤاه، ومُسْتَخْدِماً رواياتٍ وتأويلاتٍ أُسطوريَّة تُعيدُ التأكيدَ على ضرورةِ وأهميَّة استمرار الحَفْرِ عميقاً في أنفاقِ التَّاريخِ المُعتِمَةِ والمُفعمةِ بالغموض.

(١) المحور الأوَّل:

بداية قصَّةُ الحَفْر الكولونيالي في التَّاريخ.. والحاجة إلى إعادة إنتاج الآيديولوجيا الدِّينيَّة المرتبطة بالمكان، كأحد عناصر البُنى الفوقيَّة للكولونياليَّة:

في سبيل السَّعيِ إلى الهيمنة على المكان يستمرُّ توظيف المفعول السِّياسي للادِّعاءَات التَّاريخيَّة القائمة على أساسٍ دينيّ؛ فما تزال مسألة الحفر في محيط المسجد الأقصى وتحته تثير القلق وتستدعي مزيداً من مسلسل القلق لدى كل الجهات التي ترى في ذلك عبثاً ومجازفةً بالمكان الذي إنْ تداعى قد تكون أثمان تداعيه باهظة ومكلفة جدّاً سياسيَّاً وبشريّاً. لكن، وفي الوقت ذاته، ما زالت قصَّة الحَفْر والتنقيب في المكان تُشكِّلُ مادَّةَ دعائيَّة واستعراضيَّة مفعمة بالدِّين والموثولوجيا التي تجعل من الاستيطان في القدس هدفاً مقدَّساً تقدِّمه النُّخبة الكولونياليَّة والاقتصاديَّة والآيديولوجيَّة والسياسيَّة لجمهور المتطرِّفين كقربانٍ انتخابيٍّ واستثماريٍّ فعَّال.

كانت الملكة فيكتوريا – ملكة إنجلترا في الفترة من ١٨٣٧ – ١٩٠١ – قد بدأتْ قصَّة الحفر والتنقيب في القدس، وإسرائيل بدورها أكمَلَتْ القصَّة التي لمْ تنْتَهِ فصولها بعد.

سنزْعُمُ هنا – وفي ذات سياق العلاقة المنهجيَّة القائمة بين مختلف أنماط الاستعمار الاستيطاني وتحديداً بين بريطانيا والحركة الصهيونيَّة – سنزعم أنَّه وفي غمرةِ عتمة وديماغوجيا الاجتياح الكولونيالي الإنجليزي الشامل للمنطقة الذي توِّج باحتلال مصر عام ١٨٨٢، وهو ذات العام الذي شهدِ قدوم صهيونيِّين كثيرين إلى فلسطين.

وقد كان ذلك الاجتياح الكولونيالي البريطاني قد بدأ بتصفية النفوذ البرتغالي والهولندي في الخليج العربي أواخر القرن الثَّامن عشر ومطلع القرن التَّاسع عشر، حيث لم يأتِ مطلع ذلك القرن إلَّا وكانت بريطانيا قد سيطرت على مجمل منطقة الخليج العربي بما في ذلك الساحل العماني، ومروراً بحملة فريزر الفاشلة لاحتلال مصر عام ١٨٠٧ قبل أنْ تفلح في احتلالها عام ١٨٨٢ منتهزةً فرصة أحداث الثورة العُرابيَّة حيث بقي الاحتلال الإنجليزي قائماً لمصر حتَّى إقرار دستور عام ١٩٢٣. [٥]

وباحتلال مصر عام ١٨٨٢ بلغ ذلك الاجتياح ذروته، وكان متزامناً مع قدوم طلائع الصهيونيَّة إلى فلسطين.. «وفي الواقع

لم تكن فلسطين، في نظرِ صهيونيين كثيرين قدموا إليها سنة ١٨٨٢ أرضاً محتلَّة وإنَّما أرضاً خالية من البشر، أمَّا الفلسطينيُّون فكانوا في نظرهم، إلى حد كبير كائنات غير مرئيَّة، كانوا جزءاً من عقبات الطبيعة التي يجب التغلب عليها أو إزالتها، لا شيء، لا الصخور ولا الفلسطينيون كان يجب أنْ يُشكِّلوا عائقاً في الطَّريق إلى استرداد الأرض التي اشتهتها الصُّهيونيَّة وطناً قوميَّاً لها.. إلى حين احتلال بريطانيا فلسطين في سنة ١٩١٨ كانت الحركة الصهيونيَّة مزيجاً من آيديولوجيا قوميَّة استعماريَّة، وكان حجمها محدوداً: لم يكن الصهيونيُّون يشكِّلون أكثر من خمسة بالمئة من مجموع سكَّان البلد في ذلك الوقت.»[٦]

ربما كان هناك حاجة كولونياليَّة بريطانيَّة، في سياق استعمارها ذي الطَّابع القومي – نظير الاستيطاني، لصياغة جزء من دوافع وسيكولوجيَّة التفكير والسلوك الاستعماري تجاه فلسطين على أساسِ نصوص الكتاب المقدَّس، على نحوٍ خاص، لما يمثله موقع فلسطين من قيمة استراتيجيَّة وجيو– سياسيَّة في قلب الوطن العربي وعلى خطٍّ ساحليٍّ طويلٍ على البحر المتوسِّط وبين قارتيِّ إفريقيا وآسيا – كأهم ساحات التنافس الاستعماري الكولونيالي القاريَّة بين القوى الأوروبيَّة في تلك الفترة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون فلسطين – الأرض المقدَّسة – قد تُمثِّلُ مكوِّناً مهمَّاً يسهمُ في تشكيلِ عناصر البُنى الفوقيَّة الضروريَّة للاستعمار القومي – ونظيره الاستيطاني الرَّاهن، والتي هي بحسب غابرييل بيتبرغ: «الأيديولوجيا والمعرفة البحثيَّة والأدب الحديث والكتاب المقدَّس.»[٧]

كانت البداية المنهجيَّة لتلك الفكرة والقصَّة الكولونياليَّة – قصة الحفر والتنقيب في القدس – قد وُلِدَتْ في أواسط العهد والعصر الفيكتوري في إنجلترا في ذلك العصر الممتد منذ عام ١٨٣٧ حتى عام ١٩٠١ حيث حكمت الملكة فيكتوريا إنجلترا كل هذه المدَّة الطويلة وتحوَّلت بريطانيا في عهدها تحوُّلاتٍ جوهريَّة في كلِّ المجالات، وكانت حقبة تاريخيَّة مُحرِّكة، أتت في أعقابِ نهاية عصر النَّهضة، وأثَّرت ليس في بريطانيا فحسب بل في عموم أوروبا، حيث بلغت الثورة الصناعية في بريطانيا ذروتها وامتدت إلى أوروبا ثم أميركا، ويرى المؤرِّخون أنَّ العصر الفيكتوري هو عصر الثورة الصناعيَّة الأولى في العالم وقد مثَّل ذروة الإمبراطوريَّة البريطانيَّة؛ إذْ تحوَّلت بريطانيا في أواخر ذلك العهد من قُطْرٍ زراعيٍّ ضخم إلى قطرٍ صناعيٍّ ضخم مترابط الأطراف بشبكات السكك الحديديَّة الممتدَّة.[٨] وعلى ما لهذا العصر من أهميَّة، تاريخيَّة تراكميَّة عميقة وقيمة عمليَّة ونوعيَّة في مسار التطور الكلونيالي الإنجليزي.. ((فقد بدأتْ قصَّة التنقيب الأثري في فلسطين عام ١٨٦٥ وكان ذلك مع تشكيل هيئة بريطانيَّة أُطلِقَ عليها اسم، صندوق التنقيب في فلسطين – Palestine Exploration Fund وقد تشكلت الهيئة برعاية الملكة فيكتوريا، وبرئاسة أعلى مرجعٍ دينيٍّ في المملكة وهو أُسقف كانتربري وعضوية ثمانية وسبعين من أبرز شخصيات المجتمع الدينيَّة والاجتماعيَّة في ذلك الوقت، وقد بلغ عدد المتبرِّعين الأوائل للصندوق ٢٧٢ متبرِّعا بينهم الملكة بطبيعة الحال، وقد كانت حصيلة تلك التبرُّعات الأوَّليَّة ٣٠٤٥ جنيه».

كان الهدف، المُعْلَن، من إحداثِ هذا الصندوق، السعي وراء معلوماتٍ أركيولوجيَّة متزامنة مع سجلَّات الكتاب المقدَّس. وعلى حد تعبير بيان تأسيس الصندوق، فإنَّ أهدافه تتركز في: التَّحرِّي الدَّقيق والمنهجي لآثار وطوبوغرافيَّة وجيولوجيَّة وعادات وتقاليد الأرض المقدَّسة من أجل توضيح مسائل الكتاب المقدَّس.

ولعل مما زاد في حماسة الجهات التي تنادت لتشكيل الهيئة، هو النجاحات التي حققتها الأركولوجيا البريطانيَّة في العراق، عندما اكتشف المنقِّب اللامع هنري لايارد أهم مواقع الحضارة الأشوريَّة في نمرود ونينوى، وجلب إلى المتحف البريطاني عدداً من روائع النحت الأشوري، ومن بينها المسلَّة المعروفة باسم المسلَّة السوداء، وهي نصبٌ نَقَشَ عليه الملك الأشوري شلمنصر الثالث (٨٥٩ – ٨٢٤ ق.م) كتاباتٍ وصوراً تُمجِّدُ انتصاراته في بلاد الشَّام، وبينها صورة تمثِّلُ رجلاً في حلَّة كنعانيَّة ساجداً عند قدمي الملك الأشوري، وتحت الصُّورة كتابةٌ تقول: جِزْيَةُ ياهو بن عُمري.. وكانت هذه الجملة بمثابة أوَّل نص خارجي مُكتَشَف يتقاطع مع أيِّ حدَثٍ من أحداث الرِّواية التَّوراتيَّة. وذلك أنَّ ياهو المذكور هنا، هو الملك العاشر في سلسلةِ ملوك إسرائيل الذين حكموا في مدينة السَّامرة، على ما وردَ في سِفْرِ الملوك الثَّاني من الكتاب.

بعد عامين من المسح التمهيدي ورسم الخرائط لقسم كبير من أراضي فلسطين، وصلت الحملة التنقيبيَّة الأولى برئاسة الكابتن – وارن – الضَّابط في الجيش البريطاني، وكان هدفها القدس. كانت القدس في ذلك الوقت محصورة ضمن سورها القديم الذي رمَّمَهُ وأعاد بناءَهُ السلطان العثماني سليمان القانوني في القرن السادس عشر الميلادي، مستفيداً من خطط أساسات السور الرُّوماني الذي بُنِيَ في مطلع القرن الثاني الميلادي، عندما شيّد الإمبراطور هادريان مدينة إيليا كابتولينا فوق أنقاض مدينة أورشليم التي سَوَّاها بالتراب.

وقد استخدم المنقب وارن الخريطة التي أعدها المسح التمهيدي لمدينة القدس من أجل تحديد مواقع التنقيب داخل السور، كما

اعتمد على كتاب التوراة، و على كتابَيِّ المؤرخ اليهودي يوسيفوس من القرن الأول الميلادي و هما: تاريخ اليهود والحروب اليهودية، اللذان يحتويان على وصف لمعالم المدينة في القرن الأول، ولكن مشكلة هذه المراجع، أن التوراة تفتقد إلى الدقة في تحديد الملامح الطبوغرافية، أما مؤلفًا يوسفوس فلا يصلحان إلاّ لتحديد بعض المعالم المعاصرة له، لأنه اعتمد فيما يتعلق بالفترات الأقدم على القصص والروايات المتداولة أكثر من اعتماده على التحقيق التاريخي.

أجرى «وارن» عددا من الأسْبار في المواقع المُشار إليها بأرقام داخل دوائر على الخريطة، ولكن النتائج لم تكن مشجعة، لأن أقدم ما توصل إليه يعود إلى العصر البيزنطي؛ لذلك قرر التوجه إلى منطقة الحرم الشريف، التي يُعتقد بأنها موقع هيكل سليمان القديم. و هنا اصطدم برفض السلطات العثمانية التي لم تسمح له بالتنقيب داخل سور الحرم، رغم تقديرها للهيئة السامية التي تقف وراء مشروع التنقيب !!. ثم اتفق الطرفان على إجراء الأسْبار حول الحرم و على بعد بضعة أمتار من السور الخارجي.

من أجل الوصول إلى الأساسات السفلية للمصطبة، عمد المنقب «وارن» إلى حفر أنفاق شاقوليَّة موازية لجدار المصطبة، بعمق ثلاثين متراً أو أكثر، وصولاً إلى القاعدة الصخرية التي يرتكز عليها الأساس تحت ذلك الرَّدم الهائل من الرُّكام الترابي. وعند ملامسة القاع اتَّجه نحو الأساس بدهليز أفقي حتى كشف عن حجارته. و قد استطاع « وارن « باستخدام هذه الطريقة الشاقة والخطرة، الدوران حول جدران المصطبة الأربعة والكشف عن أساساتها. وتبين له أن الأقسام المطمورة في التراب هي استمرار للأقسام الظاهرة فوقه، وأنَّ الأسلوب المتبع في بنائها وطريقة نحت ورصف حجارتها تنتمي إلى النمط المعماري لعصر هيرود الكبير. وبذلك تم التأكُّد منذ ذلك الوقت المبكر من أنَّ البقية الباقية من هيكل أورشليم، وهي مصطبته الهائلة، لا علاقة لها بهيكل سليمان ولا بالهيكل الثاني، و أن المسجد الأقصى و قبة الصخرة و بقية المنشآت الإسلامية قد قامت مباشرة فوق أرضيات معبد هيرود، التي جرى ترميمها والإفادة منها. تقاطرت بعد ذلك بعثات التنقيب الأثري البريطاني بهدف الوصول إلى أدلة جديدة مختلفة تدعم الرِّواية التوراتيَّة.

وبعد حوالي قرن من الزَّمان، أكدت تنقيبات حملة كاثلين كينيون التي جرت بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٧، نتائج المنقب وارن بخصوص مصطبة الحرم الشريف وعلاقتها بالعمارة الهيروديَّة.[٩]

على مايبدو أنَّ نتائج تنقيبات كلّ من «وارن و كينيون» لم تقنع الجهات البريطانية ولا الحركة الصهيونيَّة فيما بعد فاستمرَّت أعمال التنقيب في ذات المكان وفي المحيط ذاته الذي جرت به تلك التنقيبات المبكِّرة من تاريخ البحث عن أدلَّة تدعم الرِّواية التوراتيَّة وبما يخدم الأهداف الكولونياليَّة لكلا الجهتين، تلك الأهداف التي اتَّخَذَتْ لَبوساً دينيًّاً موثولوجيًّاً وما زالت حتَّى الآن. وحتَّى وقتنا الرَّاهن ما زالت تلك التنقيبات تجري منذ سيطرة إسرائيل على كامل مدينة القدس عشية الرَّابع من حزيران عام ٦٧.

في غمرةِ النِّقاش النَّظري والمنهجي والأكاديمي المستمر – حتَّى لدى النُّخب الصهيونيَّة – والمتصل بتحليل الأسباب الحقيقيَّة التي وقفت وراءَ دفع مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وتوجيهه على نحوٍ خاصٍّ إليها دون غيرها؛ نجدُ ولا شكَّ أنَّ هذا النِّقاش لا غنىً له عن تتبُّع سياق الجذر التَّاريخي، ومن ثمَّ تجليَاته الاستيطانيَّة الرَّاهنة، وجدليَّة العلائق التي ربطت بين أهداف المنظومة الكولونياليَّة وبين أهداف طلائع الحركة الصهيونيَّة، ومنها بطبيعة الحال ما تناولناه في هذا المحور من بداية قصَّة التنقيب الأثري فلسطين والبحث في أنفاق ودهاليز التَّاريخ عمَّا يعزز التوجهات الكولونياليَّة، وكذلك علاقة التوجه الكولونيالي الأوروبي عموماً بتوجيه فكر الحركة الصهيونيَّة نحو المكان؛ «فقد كان الصهيونيُّون قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين في سنة ١٩١٨ غامضين فيما يتعلَّق بخططهم الحقيقيَّة، لا بسبب افتقارهم إلى تحديدِ وجهتهم، وإنَّما لحاجتهم إلى إعطاء الأولويَّة لمشاغل مجتمع مهاجرين ما زال صغيراً، ويواجه باستمرار خطر الطرد من جانب حكومة استنبول.. لكن، عندما كانت تنشأ ضرورة لتوضيح الأمور فيما يتعلق بالمستقبل، من أجل الاستهلاك الداخلي، فإننا لا نجد أي غموض على الإطلاق. فما كان يتطلع الصهيونيون إليه هو، إنشاء دولة يهودية في فلسطين للنجاة من تاريخ حافل بالاضطهاد و المذابح في الغرب، مستحضرين ما تشتمل عليه الديانة اليهودية من إنقاذ الوطن القديم كوسيلة لتحقيق هدفهم. هذه كانت الرواية الرسمية، و لا شك أنها كانت تعبر بصدق عن دوافع معظم أعضاء القيادة الصهيونية. لكن النظرة الأكثر انتقادا اليوم ترى أن الدافع الصهيوني للاستيطان في فلسطين، بدلا من أي مكانٍ آخر، كان متداخلا بشكلٍ وثيق مع الإيمان المسيحي بالعصر الألفي السعيد الذي كان شائعاً في القرن التاسع عشر، ومع الاستعمار الأوروبي. فالجمعيات التبشيرية البروتستانتية المتعددة، و الحكومات الأوروبية، كانت تتنافس فيما بينها بشأن مستقبل فلسطين المسيحية، التي كانت تريد انتزاعها من الإمبراطورية العثمانية، أما الأكثر تدينا بين الطامحين إلى ذلك في الغرب، فقد نظروا إلى عودة اليهود إلى فلسطين باعتبارها فصلا في الخطة الإلهية، من شأنه أن

لكن النظرة الأكثر انتقادا اليوم ترى أن الدافع الصهيوني للاستيطان في فلسطين، بدلا من أي مكانٍ آخر، كان متداخلا بشكلٍ وثيق مع الإيمان المسيحي بالعصر الألفي السعيد الذي كان شائعاً في القرن التاسع عشر، ومع الاستعمار الأوروبي. فالجمعيات التبشيرية البروتستانتية المتعددة، والحكومات الأوروبية، كانت تتنافس فيما بينها بشأن مستقبل فلسطين المسيحية، التي كانت تريد انتزاعها من الإمبراطورية العثمانية.

يعجّل القدوم الثاني للمسيح، و إنشاء دولة دينية قائمة على التقوى هناك. و قد ألهمت هذه الحماسة الدينية سياسيين أتقياء، مثل ديفيد لويد جورج، رئيس الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى، بأن يعملوا بالتزام شديد من أجل إنجاح المشروع الصهيوني...».[10]

المحور الثاني:

(الاستيطان الكولونيالي في الضِّفة الغربيَّة والقدس.. مُركَّبٌ اقتصادي مُغَطًّىً بالسِّياسة، وكائنٌ معقَّدٌ مُفعَمٌ بالادِّعاءَات الأمنيَّة وبالآيديولوجيا القوميَّة والدِّينيَّة):

١: الغطاء السياسي والثَّمن الاقتصادي:

أدارت إسرائيل منذ بدايات الاحتلال الضِّفة الغربيَّة وغزَّة عبر ما عُرِفَ بمنسق شؤون الحكومة في المناطق، واستمرَّت فيما بعد بالسيطرة على الضِّفة الغربيَّة بواسطة ضباط الإدارة المدنيَّة، «وبعضهم من المستوطنين الذين عملوا على عرقلة عملية أوسلو بواسطة أساليب عمل يوميَّة، تضمنت مماطلة وبيروقراطيَّة وإهانات مستمرَّة.. فإذا كان عدد المستوطنين اليهود في المناطق قد وصل في العام ١٩٩٢ ، في بداية عمليَّة السلام، إلى حوالي مئة ألف مستوطن، فقد ارتفع هذا العدد في ظلِّ أوسلو ليصل إلى مئتَي ألف مستوطن في العام ٢٠٠٠ ، لقد سيطرت إسرائيل، سواءً من النَّاحية العمليَّة أو من النَّاحية القانونيَّة، بعد اتفاقيَّات أوسلو على ٦٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربيَّة، بالإضافة إلى سيطرة أمنيَّة على ٢٦٪ من المنطقة « ب «.. وقد مضى المستوطنون – في ذلك المناخ من التسوية – في سياسةِ هَويَّتِهم وشكَّلوا عاملاً – دفع دائماً إلى المواجهة والحرب – وبرغم أنَّ باراك قدَّم نفسه كمكمِّل لطريق إسحق رابين، وأنَّه تعهَّدَ لنشطاء حزبه ومؤيِّديه عشية الانتخابات بـ فجرِ يوم جديد، إلَّا أنّهَ سعى عمليَّاً من اللحظة الأولى على التسترِ علىً ما وصف في إسرائيل، خاصَّة من قبل المجتمعين العسكريتاري والدِّيني، بالخطأ الأكبر الذي ارتكبه رابين في حينه وهو: تجاهل المستوطنين واحتياجاتهم ومشاعرهم. وقد حاول باراك التغطية على ذلك من خلال التوصل إلى اتفاق مع المستوطنين بشأن المواقع الاستيطانيَّة غير القانونيَّة، والذي في نهاية المطاف أبقى على معظم هذه المواقع الاستيطانيَّة رغم مطالبة الأميركيين وحركات السلام بإزالتها.. وقد رأى باراك أهميَّة كبيرة لهذا الاتفاق، الذي عبر عن رغبته المعلنة في أنْ يكون رئيس حكومة الجميع.[11]

هذا واحد من عشرات الأمثلة، التي لا يتسع المجال لتعدادها، والتي تشي بما لا يدع مجالا للشك بما قد تمتَّع به الاستيطان من غطاءٍ قانوني وسياسي طوال مسيرته المفعمة بكافَّة أشكال الدَّعم الحكومي؛ «إذْ لم يكن بالإمكان نمو هذه المستوطنات لولا المساعدة المكثَّفة التي تلقَّاها المستوطنون من مؤسسات الدولة المختلفة، أو من دون تهيئة قانونيَّة، أو بدون علاقات الوُد التي تراكمت بين المستوطنين وقادة الجيش. والعدد الكلي للمستوطنات لم يُبنَ وفق الصلاحيَّات الممنوحة للسلطات المختصَّة والمسؤولين عنها فقط؛ بل تمَّ بناؤها بتشجيعٍ ومبادرة من هذه السلطات.. فأوَّل المستوطنات الموافق عليها قانونيَّاً بنيت في عصر حكومات المعراخ، أمَّا ازدهارها الاقتصادي فتمَّ في عهد حكومات الليكود، أمَّا المسؤوليَّة عنها وعن تطويرها فقد أخذته على نفسها حكومات العمل والليكود وحكومات الوحدة الوطنيَّة.»[12]

ربَّما ليس لدى الباحثين مُعطىً يقينيّ تفصيليّ عن حجم اقتصاد المستوطنات، ولا عن الثَّمن الاقتصادي والاستثماري الحقيقي الذي جنته وتجنيه، وعلى ما يبدو فهي ذات مكانَة معياريَّةٍ اقتصاديَّة وسياسيَّة يصعب تقدير أبعادها تقديراً دقيقاً وذلك بسبب عموميَّات المعلومات وافتقارها للترابط والتَّفصيل المنهجي المُعتَمد رسميَّاً، فـ«المعلومات عن الثمن الذي جنته المستوطنات موجودة بغزارة ومدفونة في كتب الميزانيَّات وموثَّقة بفصول في استجوابات الكنيست والصحف وتقارير المنظَّمات

وقفة لغوش ايمونيم في العام ١٩٨٠ تطالب بشرعنة الاستيطان واليافطة (أعلاه/يسار) تقول: "الخط الاخضر خط أحمر".

الاجتماعيَّة وتقارير مراقب الدَّولة.. الثمن الاقتصادي للمستوطنات مركَّب ومعقَّد جدًّا أمام الباحثين وأمام القانون. وليس صدفة، أنْ تُضَخ أموال هائلة من الدَّولة بشكلٍ منهجي لهذا المشروع تحت مسمَّياتٍ مختلفة وبواسطة وزارات الحكومة ومن وكالات دولية أخرى، وكذلك المساعدة من الوكالة اليهوديَّة والمؤتمر الصهيوني اللذين ضخَّا أموالاً عبر قنواتٍ كثيرة جدا بطريقةٍ مباشرة أو غير مباشرة، مع تمويهٍ مقصودٍ حول الجهة النهائيَّة التي تُرسَلُ إليها الأموال.. وخلال الحديث مع أهم وزير ماليَّة، شغل المنصب في ثلاث وزارات، وهو ابراهام بييغا شوحط، قال: إنَّه حاول وضع حدٍّ لضخ الأموال عبر القنوات المختلفة والسِّريَّة لكن كلامه كان في العموميَّات، غير أنَّه اعترف أنَّ الموارد ضُخَّتْ إلى المستوطنات بموافقة الحكومة ومن دون موافقتها.»[١٣]

وربَّما كان ثمَّة تمويه أو عدم وضوح متعمَّد لجهة عرض المعلومات التفصيليَّة ونشرها حول حجم الميزانيَّات أو المساعدات والهبات التي تتلقَّاها المستوطنات؛ لكن الاستيطان الذي نتحدَّث عنه هنا هو روايةٌ يوميَّة تحكيها حقائق الوقائع الخَرَسَانيَّة المكوَّنة من ملايين الأمتار المكعَّبة وملايين الأطنان من الإسمنت الماثلة فوق كلِّ تلَّة، ويحكيها الإسفلت الأسود على امتداد الطُرق الاتفافيَّة التي تقطع الضفة الغربية طولاً وعرضاً وبمُسَطَّحاتٍ تقدَّرُ بملايين، بل ربما بعشراتِ ملايين، الأمتار المربَّعة من الإسفلت والإسمنت، وتحكيها أبراجُ وخطوط وشبكات الضَّغط الكهربائيِّ العالي وأعمدة وحبال ومصابيح الإنارة الممتدَّة صفوفاً على جنبات الطُّرق وفي محيط وداخل الكتل الاستيطانيَّة الممتدَّة، وتحكيها أيضاً شبكات المياه والصَّرف الصِّحي، وإعلانات بيع الشقق، ودعايات الأنشطة السياحيَّة والترفيهيَّة، وكل تفاصيل البنيَّة التَّحتيَّة الهائلة وإجراءَات الحماية والأمن المكلفة.

تلك وقائع تحكي بِلَغَةِ ومفردات الأمر الواقع أكثر ما تحكيه وتكشف عنه السِّرديَّات والوثائق الرَّسميَّة الشَّحيحة، فهي – ولا شك – روايةٌ دراميَّة كولونياليَّة اقتصاديَّة بامتياز، مشهورةٌ ومنشورةٌ تحت الشَّمس وفي رؤى الأبصار فوق هضاب الضِّفة الغربيَّة وعلى سفوحها، وفي القدس وفي الأغوار، وفي هضبة الجولان أيضاً، وإنْ لفَّها غموض قوائم ميزانيَّات وزارة الماليَّة الإسرائيليَّة الخاصَّة بها، أو غموض البرامج الحكوميَّة الرَّسميَّة المتصلة بها وبتشجيعها كقطاع استثماري في المجالات الصناعيَّة والزِّراعيَّة والعقاريَّة وما يحظى به ذلك القطاع الاستثماري من امتيازات خاصَّة وتسهيلاتٍ وإعفاءَات ضريبيَّة وجمركيَّة، أو لجهة عدم وضوح الأنشطة الاقتصاديَّة التي يُؤدِّيها على وجه التَّحديد؛ فكل مكوِّنات هذا الكائن الاستيطاني المركَّب المعقَّد ذي الأذرع

ليس من قبيل الصُّدف أن يستمر الاستيطان على أرض الضِّفة الغربيَّة، التي تُعدُّ مركزاً أساسيًّا من مراكز الدِّيمغرافيا الفلسطينية خارج نطاق الدَّيسابورا الفلسطينيَّة المنتشرة عبر دول الجوار وفي القارَّات البعيدة؛ وذلك ربَّما لتحويل مركز الوجود السُّكاني الفلسطيني داخل البلاد إلى ما يشبه دَيسابورا وشتات داخلي في جزرٍ معزولة عن بعضها بالكتل الاستيطانيَّة وبمحاور طرقها التي تسير وفق منطق الاستيطان وحده.

الضخمة العديدة الطَّويلة المتشعِّبة تشي بحقيقته الرأسماليَّة الاستثماريَّة والرَّيعيَّة الاقتصاديَّة الكولونياليَّة الصَّرْفة وبأهدافه الإستراتيجيَّة بعيدة المدى.

كانت تلك الرِّواية فيما مضى – أيْ رواية الاستيطان – قد تجسَّدَتْ في كلٍّ من سيناء وغزَّة، وكان يُرادُ لها أنْ تستمر حتَّى استنفاد وظيفتها ومهمَّاتها السياسيَّة والإجرائيَّة؛ ففي سيناء انتهت تلك الرِّواية بفعل حقائق سياسية جديدة فرضتها معاهدة كامب ديفد مع مصر في عهد مناحِمْ بيغن وتوارت خلف تلك الحقائق والوقائع السِّياسيَّة التي أتى بها إخلاء سيناء كل تراتيل أسانيدُ الآيديولوجيا الاستيطانيَّة التَّاريخيَّة ومتعلِّقاتها بالمكان، أو غابتْ حتَّى حين، هذا من جهة، وفي غزَّة، من جهة أخرى، أسْدِلَ السِّتار على قصة الاستيطان بفعل أسباب وعوامل إجرائيَّة – وتكنيكيَّة – حملتها خطة الانفصال عن غزة من جانب واحد والتي صاغها أرئيل شارون، واختفت مع غياب قصة الاستيطان داخل قطاع غزَّة كل الذرائع والأسانيد الأمنيَّة التي كانت تُساق لتبرير وجود المستوطنات هناك. وهناك اختفى الاستيطان لأنَّ قطاع غزَّة لم يكن في يوم من الأيَّام يمثِّلُ أيَّ ميِّزَةٍ بالنِّسبة لإسرائيل بل كانت ديمغرافياً قطاع غزَّة الكثيفة على الدَّوام عبئاً ومصدر قلق لإسرائيل على المستويات الأمنية والاقتصاديَّة والسياسيَّة والأخلاقيَّة، وقد كانت ديمغرافيا يمكن تطويقها بسياج، وحصارها كجزيرة من جزر الديسابورا الفلسطينيَّة بين البحر والرِّمال.

٢: الثَّمن السِّياسي والهدف، والادِّعاءَات، ومفهوم الحدود:

ليس من قبيل الصُّدف أن يستمر الاستيطان على أرض الضِّفة الغربيَّة، التي تُعدُّ مركَزاً أساسيًّا من مراكز الدِّيمغرافيا الفلسطينية خارج نطاق الدَّيسابورا الفلسطينيَّة المنتشرة عبر دول الجوار وفي القارَّات البعيدة؛ وذلك ربَّما لتحويل مركز الوجود السُّكاني الفلسطيني داخل البلاد إلى ما يشبه دَيسابورا وشتات داخلي في جزرٍ معزولة عن بعضها بالكتل الاستيطانيَّة وبمحاور طرقها التي تسير وفق منطق الاستيطان وحده.

لذا لا يزال الاستيطان متدفقاً بمزيدٍ من الوقائع ومحاولات تغيير الطبوغرافيا وتعميق آثار ومفاعيل الادِّعاءَات بالمكان؛ لتغيير وتحويل هويَّته وطابعه؛ وبما يضع مزيداً من العوائق أمام طريق الدبلوماسيَّة كإحدى الطُّرق المُقترحة باستمرار، بهدف الوصول إلى تسويات نهائية للصراع والتنازع على المكان والجغرافيا والتَّاريخ؛ إذْ ما زال كائنُ الاستيطان المتراكم على نحوٍ عجائبيٍّ يُحكِمُ الخناق على فرص السِّلام – ذلك الكائن الذي ربما قد يُقارب ومع مرور الزَّمن في تداعياته على إسرائيل سياق رواية فرانكنشتاين للكاتبة السويسريَّة ماري شيلِّلي؛ فعالم الكيمياء فرانكنشتاين قام بتركيبِ مخلوقٍ عجائبيٍّ عملاق من رميم الجثث في المقابر، وعندما أتمَّ خلق ذلك الكائن فقدَ السيطرة عليه، وانتهى الأمر بأنْ التَهَمَ ذلك الكائن كل أفراد عائلة فرانكنشتاين قبلَ أنْ يقوم المخلوق العجيب بقتلِ فرانكنشتاين نفسه.[١٤]

كما أنَّ الاستيطان يضع جميع وسطاء السلام المُفترضين أمام سياقَيْنِ أو مسارَيْنِ مختلِفَيْنِ من الرُّؤى المتصلة باقتراح الحلول لكل القضايا العالقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. أحدُ هذين الشَّقين ذو بعد دبلوماسي والآخر ذو بعدٍ تاريخيٍّ دينيٍّ مثيلوجي يساهم الاستيطان بتعميقه. وما زال النَّشاط الاستيطاني الكثيف المتراكم يدفع بمزيدٍ من عوامل تدمير إمكانيَّات الوصول إلى تحقيق ما اصطلح على تسميته بحل الدَّولتين أو لأيِّ حلولٍ واقعيَّة أخرى.

يتصل البعد الدبلوماسي باستمرار مناقشة مستقبل الحقوق السياسية للفلسطينيين وبمناطق الولاية الجغرافية والقانونيَّة وبتعريف وتصنيف الهوية والمكانة السياسية للسلطة الفلسطينيَّة وبمستقبل تطورها في كل تلك المجالات وصولاً إلى إمكانيَّة تحوُّلها إلى دولة كاملة السيادة كما كان مأمولاً فلسطينيًّاً على الأقل.

تلك السلطة التي جاءَت إمكانيَّة وجودها الواقعي المعترف به دولياً وإقليميًّاً كإفرازٍ وكنتيجةٍ من نتائج الحراك الدبلوماسي بقيادة الولايات المتَّحدة بداية عقد التسعينيَّات في مناخ التفرُّد الأميركي بمجريات السياسة الدوليَّة وبسياقات مناحيها واتِّجاهاتِها – وهذه الصِّيغة من التَّفرُّد الأميركي بالملفَّات الدَّوليَّة والإقليميَّة ما زالت قائمة، ومنها بطبيعة الحال ملف القضية الفلسطينيَّة، ومتَّصِلاً به ملف الاستيطان الإسرائيلي.

لقد ولِدَتْ صيغ التسوية وسياقاتها وضمن الشروط التي نراها حتَّى الآنْ، في أعقاب الحرب الأميركية على العراق واختلال الميزان الاستراتيجي في المنطقة لصالح إسرائيل بشكلٍ دراماتيكي بفعل الوجود العسكري الأميركي المباشر في المنطقة وبفعل خرائط التحالفات الإقليميَّة التي رسمتها وفرضتها الولايات المتَّحدة من خلال نتائج الحرب على العراق.

وولدَتْ مسارات التسوية الأميركية بغطاءٍ دولي بين العرب وإسرائيل بعد نهاية تلك الحرب عام ١٩٩١ ومنها على المسار الفلسطيني بطبيعة الحال في ظلِّ الاحتجاج الأميركي– الاستعراضي – على الاستيطان في عهد إدارة جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر؛ وما رافق ذلك من تهديدٍ بتجميد ضمانات القروض الأميركية لإسرائيل بقيمة مليارات الدُّولارات والتي كانت ستذهب لتمويل النشاطات الاستيطانيَّة في عهد حكومة الليكود بقيادة إسحق شامير، حيث تُوِّجت تلك الحركة الدبلوماسيَّة الأميركية بعقد مؤتمر مدريد، الذي تضمن هو الآخر جانباً استعراضيًّاً أميركياً لجهة البحث عن السلام.

وهذه السلطة – التي رآها مجتمع المستوطنين تهديداً سياسيًّاً له – كانت انبثقت كنتيجةٍ واقعيَّة تعاقديَّة أفضت إليها نتائج الاتِّصالات المباشرة بين قيادة منظمة التحرير وإسرائيل في أواسط عام ١٩٩٣ وتوِّجت بإبرام تفاهمات أوسلو في أيلول عام ٩٣ واتِّفاق القاهرة عام ٩٤، وقد كان من المفترض أن تقوم إسرائيل الرَّسميَّة بتعزيز وجود هذه السلطة التزاماً بما تعهدت، وكان ذلك يعني ضرورة كبح الاستيطان، لكنَّ إسرائيل الرَّسميَّة آثرت الاستيطان ومزاياه السياسيَّة؛ وبذلك تواصلت حكاية الاستيطان أثناء تلك المرحلة التي أعقبت البدء بالتسوية ومحادثات السلام وإنْ كانت ساكنة هادئة، والدَّراما تكثَّفت بعد تلك المرحلة وعلى طول سكَّة السنوات الأخيرة.. وتحديداً منذ عام ٢٠٠٤ وهو تاريخ تجدد شباب حركة غوش إيمونيم وحتَّى الآن.[١٥]

باستثناء فترة بداية مرحلة التسوية، أواسط التسعينيَّات، التي تمَّ فيها تجميد النشاطات الاستيطانيَّة مع الاستمرار في تكريس الاستيطان كواقع على الأرض وكحقيقة من حقائق

"البذرة الاولى" كانت في غوش عتسيون.

السياسة الإسرائيليَّة التي جرى فرضها منذ احتلال عام ٦٧، لا يمكننا تجاهل حقيقة ماثلة للعيان أنَّ الاستيطان قد تكثَّفَ بعد ذلك بشكلٍ مضَّطَرِد، وحتَّى على هامش تلك المرحلة التي جرى فيها التوقف عن النشاط الاستيطاني المحموم فقد جرى مناقشة الاستيطان، إسرائيليًّاً على المستوى الدَّاخلي وفي عهد حكومة إسحق رابين، التي بدأت مسيرة أوسلو، ضمن مفاهيم وبمفردات التمييز بين الاستيطان الأمني والسياسي وبين الاستيطان الحيوي والهامشي المعزول، وبين استيطان شرعي قانوني وآخر غير قانوني؛ وقد أصبحت هذه المفردات مفردات شائعة ومستخدمة لدى مناقشة الاستيطان في المنتديات الدبلوماسيَّة الدوليَّة.

بحسب هذه المفاهيم؛ فقد جرى تصنيف الاستيطان في غور الأردن وفي القدس وفي التجمعات الاستيطانية الكبرى المحيطة بالقدس كغوش عتسيون وألون موريه، وكذلك الاستيطان في محيط مدينة الخليل، وبما في ذلك الاستيطان في أواسط الضفة الغربية كأرئيل ومجلس إقليمي قَدوميم إلى الغرب من نابلس كاستيطان حيوي وأمني لا يمكن إخلاؤه بأيِّ حالٍ من الأحوال وهو مستمرُ تحت عنوان النمو الطبيعي حتى في ظل ديماغوجيا التَّجميد، فيما تم تصنيف معظم الاستيطان في شمال الضِّفة الغربيَّة وفي أغلب قطاع غزَّة كاستيطان سياسي أو غير حيوي لأمن إسرائيل.

أمَّا البعد الآخر من أبعاد الأفكار المُقترحة لاجتراح الحلول فيتعلَّق بمعالجةِ شقٍّ مركَّبٍ متناقض من الأسانيد والادِّعاءَات الدِّينيَّة والتاريخيَّة المتناقضة الإشكاليَّة والمشتبكة تجاه الصلة

تطور الاستيطان في سياقٍ تفاعليٍّ ديناميكيٍّ متَّصل بالتَّحولات السياسية والاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية التي كانت تجري في إسرائيل على الدَّوام، وليس بعيداً، وبطبيعة الحال، عن تداعيات وتأثيرات مجريات الصراع العربي الإسرائيلي وتحولاته المنهجيَّة عبر مراحله الزمنية المختلفة، وقد كان الاستيطان كمفهوم وواقع وآليَّة سياسيَّة ووظيفيَّة وثيق الصلة بكل ذلك.

الوجدانيَّة بالمكان والتي يتمسَّك بها كلا طرفي النِّزاع، وهو ما يجعل من الاستيطان في الضِّفة الغربيَّة والقدس أحد أهم العوائق أمام تلك الأفكار التي يُهْدَفُ إلى تحويلها وبلورتها كَمُعْطىً يُضاف إلى المجهود الخاص باجتراح الحلول الدبلوماسيَّة القابلة للتحقق.

تطور الاستيطان في سياقٍ تفاعليٍّ ديناميكيٍّ متَّصل بالتَّحولات السياسية والاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية التي كانت تجري في إسرائيل على الدَّوام، وليس بعيداً، وبطبيعة الحال، عن تداعيات وتأثيرات مجريات الصراع العربي الإسرائيلي وتحولاته المنهجيَّة عبر مراحله الزمنية المختلفة، وقد كان الاستيطان كمفهوم وواقع وآليَّة سياسيَّة ووظيفيَّة وثيق الصلة بكل ذلك.

كانت الدَّراما الاستيطانيَّة، تتجسَّد ليس بعيداً عن اتجاهات حركة السياسة الأميركية وانحيازها لصالح إسرائيل في مناخ الحرب الباردة وسياسات المحاور والأقطاب الدَّوليَّة سابقاً، مروراً بانتهاء تلك المرحلة مع انهيار الكتلة الشرقية وتفككها، وفتح أبواب الهجرة اليهوديَّة الكثيفة والدراماتيكيَّة من دول تلك الكتلة إلى إسرائيل مطلع أعوام التِّسعينيَّات، ومروراً كذلك بمرحلة جديدة من عهود الأوضاع الإقليميَّة والدوليَّة لصالح تفرُّد السياسة الأميركية في شؤون السياسة الدوليَّة، حتَّى وقتٍ قريبٍ جداً كنتيجة لازمة من لوازم نهاية مرحلة الحرب الباردة، وليس انتهاءً ببدايةِ عصر النيو ليبراليَّة وسيادة مفاهيم ورؤى العولمة في مستويات الثقافة والاقتصاد والسياسة؛ فلم يكن كل ذلك معزولاً عن التأثير والفعل في علاقة المجتمع الإسرائيلي مع نفسه ومع العالم، وقد كان لذلك دور في إعادة تعريف مفهوم الحروب وسوسيُولوجيا الحرب إسرائيليَّاً وعلاقة تلك المفاهيم التي طرحتها العولمة والنيو- ليبراليَّة والصور التي جاءت بها حروب الولايات المتَّحدة في المنطقة والعالم بالتَّحولات التي جرت وتجري في مركَّبِ ثالوث السياسة والجيش والمجتمع في إسرائيل، وما رافق ذلك من طرح مفهوم «جيش إسرائيلي صغير وذكي» كبديلٍ عن استمرار سيادة مفهوم «الأمَّة بلباسٍ عسكري» وقد أسهمت تلك الرؤى والمفاهيم في انحسارِ اهتمام القطاعات العلمانية والليبراليَّة داخل المجتمع الإسرائيلي بالجيش، وأدَّى ذلك إلى عمليَّة إزاحة داخل الجيش الإسرائيلي لجهةِ زيادة تأثير كلٍّ من معسكري المستوطنين والحاريديم في أوساطه؛ ممَّا يجعله ومع مرور الوقت جيشاً أكثر يمينيَّة وأيديولوجيَّة وإيماناً بالاستيطان.[١٦]

من جهةٍ أخرى، كان لارتدادات عصر العولمة والنيو – ليبراليَة خصوصاً في مجال تأثيرات الدِّعاية والإعلام وتداعيات عهد الفضاءَات الإعلاميَّة المفتوحة، وحركة الاقتصاد العالمي الكليَّة المنسابة نحو الاندماج أكثر فأكثر في مناخ حريَّة الأسواق وتحرير التِّجارة الدَّوليَّة، وتبادلاتها وتداخلاتها واتِّجاهاتها المتحولة نحو مزيدٍ من عولمة وخصخصة المنظومات الاقتصاديَّة على مستوى العالم وتدَنِّي تدخل الحكومات في التَّحكُّم بإيقاعات حركة الاقتصادات المحليَّة في علاقتها مع الخارج وتحديد اتِّجاهاتها التفصيليَّة، وما رافق ذلك من اتِّساع إمكانيَّة استخدام آليات العقوبات الاقتصاديَّة، كحركات المقاطعة الاقتصاديَّة، ومنها حركة المقاطعة الدولية لمنتجات المستوطنات الـBDS على سبيل المثال، والتي تأتي بمعزلٍ عن السياقات التَّفصيليَّة لاتِّجاهات السياسات الخارجيَّة الحكوميَّة الرَّسْميَّة للدول الغربيَّة عموماً، سبباً من أسباب القلق الإسرائيلي تجاه ما يفرضه الاستيطان من تحدِّيات اقتصاديَّة تواجه إسرائيل على مستوى التِّجارة الخارجيَّة والتَّبادل التِّجاري.

ولقد كانت قصة الاستيطان، وما زالتْ، تتفاعل وعلى الدوام وتنسجم في الغالب، مع تنوع وتعدد وتناظر أطياف التركيبة الحزبية ومراكز ومؤسسات السلطة ومصالحها داخل إسرائيل، واتِّجاهات مصالح القوى المؤثِّرة ثقافيَّاً واجتماعيَّاً داخل بنية المجتمع الإسرائيلي المكونة من ثالوث السياسة والجيش والمجتمع، وكذلك كانت تتفاعل مع مختلف مصادر النُّفوذ المعياري والفعلي،

يُلاحظ ومع مرور الوقت ازدياد تأثير السياسات المتصلة بالاستيطان في تشكل وتموضع القوى الانتخابيَّة، عدديًّا ومعياريًّا وما يتبعه من تشكيل ورسم معالم الخارطة الحزبيَّة، وكل ذلك يأتي في غلافٍ وعلى قاعدة زيادة حدَّة تأثير دعاية الآيديولوجيا الدِّينيَّة والموثولوجيا التَّاريخيَّة، الَّتي تُسْهِمُ في بناءِ دفيئات التَّطَرُّف الآيديولوجي والدِّيني وتضم إليها مزيداً من جمهور المجتمع الإسرائيلي.

داخل المجتمع الإسرائيلي ومجتمع المستوطنين – الذي شهد وما زال يشهد مزيداً من تراكم وتداعي التَّحوُّلات المحسوبة لصالحه في السنوات الأخيرة من حيث زيادة الكثافة العددية داخل المستوطنات والتوسُّع الجغرافي أفقيًّا والعقاري كميًّا والزِّراعي والصِّناعي نوعيًّا وإنتاجيًّا، ومن حيث اتساع الوجود وعمق الاندماج والتأثير والفعاليَّة في أوساط الجيش والمؤسسة الأمنيَّة وفي أوساط الطبقة السياسية الإسرائيليَّة.[١٧]

تشهد المشاريع الاستيطانيَّة تسارعاً ملحوظاً في عهد حكومة بنيامين نتنياهو الحالية – في الأيَّام الأخيرة فقط تمَّ رصد ميزانيَّة بقيمة ٢٠٠ مليون شيكل لشق طرق التفافيَّة في الضِّفة الغربيَّة.. كما تمّ رصد ميزانيَّات ضخمة مخصصة للبنى التَّحتيَّة لما يُسمَّى بالمستوطنات العشوائيَّة.[١٨] وبذا يظل الاستيطان كسياسة إسرائيليَّة ثابتة على المستويين السياسي والاقتصادي وكحلقةٍ أساسيَّة من حلقات دورة الاقتصاد المحلِّي الإسرائيلي.

يُلاحظ ومع مرور الوقت ازدياد تأثير السياسات المتصلة بالاستيطان في تشكل وتموضع القوى الانتخابيَّة، عدديًّا ومعياريًّا وما يتبعه من تشكيل ورسم معالم الخارطة الحزبيَّة، وكل ذلك يأتي في غلافٍ وعلى قاعدة زيادة حدَّة تأثير دعاية الآيديولوجيا الدِّينيَّة والموثولوجيا التَّاريخيَّة، الَّتي تُسْهِمُ في بناءِ دفيئات التَّطَرُّف الآيديولوجي والدِّيني وتضم إليها مزيداً من جمهور المجتمع الإسرائيلي. إضافة إلى ما تفرضه تلك الدِّعاية ومفاعيلها الانفعاليَّة من مفاهيم زائفة تأخذ صفة وطبيعة فرض الوقائع وتغيير الواقع في محاولة دائبة لإثبات أصلانيَّة العلاقة بالمكان وتوظيف تلك الوقائع الاستيطانيَّة في خدمة أغراض سياسيَّة وحزبيَّة واقتصادية رأسماليَّة وكولونياليَّة في الأساس؛ حيث يستتبع ذلك توظيف المكاسب السياسية والاقتصادية من قبل أطياف الطبقة السياسية الإسرائيليَّة في خدمة تلك الوقائع وتكثيف تكريسها في أرض الواقع ضمن حلقة ودائرة لولبيَّة تفاعليَّة تبادليَّة متكاملة ومتحوِّلة ديناميكيًّا وواقعيًّا نحو مزيدٍ من تحقيق المكاسب لصالح قوى اليمين الإسرائيلي كما يشي بذلك سياق المجريات السياسية على الخارطة الحزبية الإسرائيليَّة راهناً.

وفي هذا السِّياق المتصل يأتي تعمُّق خطوط السياسات الاستيطانيَّة على الخارطة السياسيَّة والحزبيَّة في إسرائيل لصالح فرض المزيد من الوقائع التي تستهدف تغيير هوية المكان – كهدف آيديولوجي وكولونيالي – ومواصلة رسم خريطة الجغرافيا والدِّيموغرافيا بما ينسجم مع مفهوم إسرائيل للحدود مع الضِّفة الغربيَّة، وما يلقاه هذا المفهوم من تفهُّم وتأييد لدى أوساط سياسية في الولايات المتِّحدة الأميركية على وجه الخصوص.[١٩]

ويقوم هذا المفهوم على أساسِ تأويلاتٍ إسرائيليَّة لمفهوم الحدود الدوليَّة والحدود الداخليَّة بينها وبين الدول العربية المجاورة من جانب وبينها وبين الضفة الغربية وغزة من جانبٍ آخر، وهي محاولة لتأويل القرارات الأممية التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من المناطق المحتلة والتي صدرت في أعقاب حرب عام ٦٧ كقرار ٢٤٢ و ٣٣٨، ويقوم هذا التأويل الفقهي بأدوات القوَّة على قاعِدَة أنَّ الحدود بين كلٍّ من إسرائيل والمناطق المحتلة في الضِّفة الغربية والقدس هي في الأساس حدود داخليَّة وحدود وقف إطلاق النار كانت قائمة بين الجانبين الأردني والإسرائيلي وقد فرضتها هدنة عام ١٩٤٨ بين كلٍّ من الأردن وإسرائيل وانهارت وانتهت مع بدء حرب عام ٦٧ وسيطرة إسرائيل على تلك المناطق، وهي تختلف من حيث الأساس القانوني ووفق الفهم الإسرائيلي عن مفهوم وواقع الحدود الخارجيَّة مع كلٍّ من الأردن فيما تبقَّى من حدود بين الدولتين في جنوب وشمال البحر الميت، ومع سورية في هضبة الجولان ومصر في سيناء، إذْ هناك يمكن اعتبار تلك الحدود دوليَّة وتخضع للقانون الدَّولي؛ فيما لا يمكن اعتبارها كذلك على امتداد الخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والمناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزَّة، على اعتبار أنَّها حدود داخليَّة

لا يمكننا تجاهل عامل توظيف الثيولوجيا الدِّينيَّة ودورها في دفع حركة الاستيطان، وذلك عبراستثمار الأفكار والمفاهيم الماورائيَّة المُثيولوجيَّة في تشكيل الوجدان الجمعي لقطاعاتٍ وإنْ بدت هامشيَّة داخل المجتمع الإسرائيلي، إلَّا أنَّها تُقاد نخبَويّاً بصورة مؤثِّرة وفعَّالة، وفي أوساط تيار الصهيونيَّة القوميَّة الدينيَّة وذلك في إطار التنافس داخل المكوِّنات المختلفة للحركة الصهيونيَّة منذ نشأتها.

تقع ضمن خارطة فلسطين الانتدابيَّة، بحسب الرؤية الإسرائيليَّة وبحسب هذا المفهوم الذي تحاول الترويج له دائماً، وهذه الرؤية تجد لها صدىً في الدَّوائر الغربيَّة عموماً وفي الدَّوائر الأميركية تحديداً، برغم مخالفتها الصَّريحة للقرارات الدَّولية التي تدعوا إسرائيل صراحة للانسحاب إلى حدود ما قبل الرَّابع من حزيران عام ١٩٦٧؛ وتستخدم إسرائيل هذه التأويلات على المستوى الدُّبلوماسي والدِّعائي كأحدِ الأسانيد التي تدعم تبرير ومحاولة شرعنة وتسويغ مشاريع الاستيطان داخل المناطق المحتلَّة.

في سياق المواقف الدوليَّة ما زال يجري التعامل في إطار الإقرار الضمني أو الصريح بنتائج مفاعيل القوَّة وبما فرضته وتفرضه من نتائج ووقائع على الأرض، هذا إذا استثنينا بعض تلك المواقف والتعبيرات تجاه الاحتلال والاستيطان والتي يمكننا رصدها كتحوُّلاتٍ في نطاق القشرة والمظهر الانفعالي وربما الدِّعائي الدُّبلوماسي فقط، وهي وإنْ أتت، تأتي في نطاق التعبير بمفرداتٍ إسرائيليَّة أساساً عن واقع الاستيطان، كاستخدامِ تعبيرات الاستيطان الشَّرعي وغير الشَّرعي أو المستوطنات القانونيَّة وغير القانونيَّة كما عبَّرت عن ذلك مؤخَّراً تيريزا ماي رئيسة الوزراء البريطانيَّة في معرض تعليقها على ازدياد وتيرة المشاريع الاستيطانيَّة المدعومة حكومياً في نطاق الاستيطان العشوائي غير القانوني – بحسب تعبير ماي – من قبل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية؛ وهذا يعني بكل الأحوال أنَّ رئيسة وزراء بريطانيا على – سبيل المثال– مقتنعة أنَّ ثمَّة استيطانا قانونيا وآخر غير قانوني ضمن ما يحدده القانون الإسرائيلي وليس القانون الدَّولي، الذي يعتبر الاستيطان برمَّته غير قانوني !!.

المحور الثالث:

(١): الاستيطان والثَّالوث المقدَّس.. سياقٌ ثيولوجي مقصود:

لا يمكننا تجاهل عامل توظيف الثيولوجيا الدِّينيَّة ودورها في دفع حركة الاستيطان، وذلك عبراستثمار الأفكار والمفاهيم الماورائيَّة المُثيولوجيَّة في تشكيل الوجدان الجمعي لقطاعاتٍ وإنْ بدت هامشيَّة داخل المجتمع الإسرائيلي، إلَّا أنَّها تُقاد نخبَويّاً بصورة مؤثِّرة وفعَّالة، وفي أوساط تيار الصهيونيَّة القوميَّة الدينيَّة وذلك في إطار التنافس داخل المكوِّنات المختلفة للحركة الصهيونيَّة منذ نشأتها، هذا من جانب ، وما تجده تلك الاتجاهات التي تسعى إلى توظيف الثيولوجيا الدِّينيَّة من تفاعل وتعاون وتأييد من مكوِّنات رأسماليَّة وإمبرياليَّة في أوساط تيار المسيحيَّة الصُّهيونيَّة الداعمة لها في الغرب والولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص، من جانبٍ آخر.

ومن جهة أخرى ما فرضه الاستيطان من برامج حكوميَّة واقتصاديَّة وسياسات عامَّة ووقائع سياسيَّة وديموغرافيَّة مستحدثة، واستمرار استثماره لادِّعاءَاتِ أسانيد الديمغرافيا التي تجعل من خطر زيادة عدد الغرباء في أرض إسرائيل، والمقصود هنا بالغرباء كل من هو غير يهودي، ويقضي ذلك بضرورة تحقيق الأغلبيَّة اليهوديَّة في أرض إسرائيل الكاملة بما فيها الضِّفة الغربيَّة والقدس تمهيداً للخلاص كفكرة يُجمع عليها طيفٌ واسع من أطياف تيارات المسيحيَّة الأصوليَّة المتصهينة عبر العالم.

ويأتي هذا التَّوظيف في نطاق ما يُطلق عليه بالثَّالوث المقدَّس بحسب، إلدار و عديت زرطال في كتابِهما «أسياد البلاد»: «فقد اعتمدت حركة غوش إيمونيم الاستيطانيَّة – وهي الرَّافعة الأساسيَّة للمشاريع الاستيطانيَّة منذ أواسط السبعينيَّات – على شعاراتها الأساسيَّة التي تعتمد على ثالوث مقدَّس هو شعب وأرض وتوراة إسرائيل التي استُمدَّت من مقولات الحاخام كوك الأب وكوك الابن. وخلاصة هذا الثَّالوث المقدَّس أو مُؤدَّاه يتمثَّل

الاستيطان في شرقي القدس.

في رفض منطق منع أو الحَيلولة دون الاستيطان في كل «أرض إسرائيل» من أيِّ جهةٍ كانتْ – ولأيِّ أسبابٍ كانتْ.

ففي الوقت الذي اعتبرت فيه إقامة الدولة خطوة مهمة على طريق الخلاص التي بدأت مع عودة صهيون واحتلال أرض إسرائيل وتوحيد القدس عام ١٩٦٧ التي اعتبرت هي الأخرى مرحلة مهمة في طريق عودة المسيح؛ فإنَّ حرب يوم الغفران والدمار الذي خلفته هذه الحرب وآلاف القتلى الذين سقطوا؛ قد وضعت تحدياً كبيراً للتفسير المسيحي لتاريخ دولة إسرائيل، بهذه الرُّوح كتب، ذات مرَّة « يهودا عميطال « وهو أحد تلاميذ الحاخام كوك، وأحد الأعضاء المؤسِّسين لحركة غوش إيمونيم: « إنَّ السؤال المطروح اليوم هو.. ما أهميَّة الحرب ؟؟ وهذا السؤال يُطرح على ضوء إيماننا المطلق بأنَّنا نعيش في فترة بداية الخلاص، وعلى خلفيَّة الاعتقاد المذكور وخلفيَّة حرب الأيَّام السِّتة التي علَّمَتْنا أنَّ للحرب هدفاً حقيقيَّاً هو احتلال الأرض. وعلى ضوء ذلك نسألُ سؤالاً من بنْدَيْنِ هما: ما هو الهدف من الحرب ؟؟.. ومن أجلِ ماذا نشأتْ الحرب؛ فالبلاد في أيدينا ؟؟.. والشَّق الثَّاني من السُّؤال وهو الأشَد: هل – لا سمح الله – مطروحُ التراجع ؟؟.. فرغم الحرب ومناظرها المحزنة؛ لن نعود إلى الخلف لأنَّ ذلك سيفسَّر على أنَّه تراجع عن مسارِ الرَّبْ، وعن بداية الخلاص.» [٢٠]

(٢): مراحل الاستيطان:

يمكننا رصد منحى تأسيس المستوطنات من خلال تقسيم سنوات الاحتلال إلى عدة مراحل.

أ – المرحلة الأولى (١٩٦٧– ١٩٧٦) في ظلِّ مباي والمعراخ:

«لقد تم في تلك المرحلة تأسيس المستوطنات بصورة انتقائية، ضمن سياسة استيطانيَّة كانت تعتمد على الكيف وليس الكم، وقد تركَّزَتْ المستوطنات في تلك المرحلة في القدس والغور وذلك بوحي من خطة ألون.[٢١] وبوحي من الرُّؤى التي كان يطرحها قادة وغلاة اليمين الإسرائيلي مثَّل «حنان بورات و موشيه ليفنغر» على سبيل المثال، وذلك فيما يتَّصل بإنشاء بؤرة استيطانيَّة قابلة للتمدُّد والانتشار بشكلٍ متسارع وكبير في المنطقة الممتدَّة جنوب القدس وحتَّى الخليل حيث تشكِّل – وقد شكَّلتْ – أساساً لمجمَّع غوش عتسيون الاستيطاني الضَّخم بين مدينتيِّ القدس والخليل.

شَهِدَتْ تلك المرحلة، وتحديداً في عام ١٩٧٤، ولادة وانبثاق حركة غوش إيمونيم – تجمُّع الإيمان – الاستيطانيَّة، « ولمْ تقم تلك الحركة عن طريق الصدفة، فالأخبار المنشورة عن خطَّة فصل القوَّات في سيناء بدأت تُملي الفراغ في أعقاب حرب يوم الغفران – حرب

أكتوبر عام ١٩٧٣– وقد نُظِرَ إليها بأنَّها تهدد سلامة البلاد، وكان الخوف الجماعي من فقدان مساحة من الأرض هو أساس وجود وتشكل حركة غوش إيمونيم وما زال.

ب – المرحلة الثانية (١٩٧٧– ١٩٨٤) صعود الليكود وغياب المعراخ ومباي من على مسرح الحكم في إسرائيل:

شهدت هذه المرحلة صعود حزب الليكود، وتزايد نفوذ حركة غوش ايمونيم الاستعمارية، إضافة إلى عقد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر وما تبعها من إخلاء مستعمرات شبه جزيرة سيناء. لقد شهدت هذه المرحلة طفرة في بناء المستعمرات، والتوسع في انتشارها الأفقي، وكان الإطار النظري لهذا التوسع مجموعة من الخطط/المشاريع الاستيطانيَّة ومن أهمها:

خطة شارون: وتتضمن هذه الخطة إقامة تكتل استعماري في الضفة الغربية يقطعها طوليا (من الشمال إلى الجنوب) تمتد منه قطاعات عرضية واسعة.

خطة متتياهو دروبلس: تهدف هذه الخطة إلى توطين مئة وعشرين ألف يهودي من خلال بناء خمسين مستعمرة تقام في الأماكن الإستراتيجية في الأراضي الفلسطينية.

خطة غوش إيمونيم: تتركز المستوطنات بحسب خطة هذه الحركة الاستيطانيَّة، تماما في المناطق التي تحاول المشاريع الاستعمارية الأخرى تجنبها: وذلك قرب التجمعات السكنية الفلسطينية في المرتفعات؛ ونتيجة لذلك انتشر الاستيطان في مختلف المناطق الفلسطينية، دون أن يتم الاحتكام – بالضرورة – إلى المنطق السياسي والجغرافي والاستراتيجي من وراء هذا الانتشار».[٢٢]

ج – المرحلة الثالثة (١٩٨٥–١٩٩٠) في ظلِّ حكومات الوحدة والائتلاف وحكومات الرَّاسين بين العمل والليكود:

أعادت في هذه المرحلة وتيرة الاستيطان – من حيث الكم – إلى ما يشبه المرحلة الأولى، وقد يكون ذلك عائداً إلى عدم وجود أماكن كثيرة تصلح للاستيطان اعتماداً على اعتباراتٍ تتعلَّق بالبعد القانوني والجغرافي لتوزيع وتركيز الاستيطان، إضافة إلى التضارب في الرؤية المتصلة بالسياسات الاستيطانيَّة بين جناحي الائتلاف الحاكم (حزب العمل وحزب الليكود) ذلك الائتلاف الذي حكم في أغلب سنوات هذه المرحلة.[٢٣]

د – المرحلة الرابعة (١٩٩١– ٢٠١١) مرحلة التسوية السياسيَّة مروراً بمرحلة الانتفاضة الثانية والصدامات الكبرى مع الفلسطينيين وعدم وجود استقرار سياسي في مؤسسات الحكم في إسرائيل:

انخفضت وتيرة التوسع في تأسيس المستوطنات بصورة حادة، ولم يبن في الأعوام ١٩٩٢–١٩٩٥، ١٩٩٩–٢٠١١ أي مستوطنة جديدة، وذلك للمرة الأولى منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ويعود ذلك إلى مسيرة السلام وما رافقها من ضغوط دولية على إسرائيل لتجميد الاستيطان، وعدم وجود استقرار سياسي في إسرائيل خلال تلك المرحلة. للتعويض عن ذلك لجأت السلطات الإسرائيليَّة خلال هذه الفترة إلى تسمين المستوطنات القائمة سواء من حيث زيادة عدد السكان داخل المستوطنات أو من خلال إقامة وإنشاء أحياء سكنيَّة جديدة ضمن حدود المستوطنات القائمة.[٢٤]

يُضاف إلى السِّمات والمعالم الجيو– سياسيَّة التي ميَّزَتْ هذه المرحلة جملة من الوقائع التي أملَيَتْ من خلال سياسة فرض الأمر الواقع، وكان ثمَّة معلَمٌ بارزٌ وحاسمٌ في مسار الصراع والتنازع على المكان والجغرافيا وفي مسار الاختلاف حول كلٍّ من مفهوم الحدود ومساحة الجغرافيا المرصودة أو المفترضة لقيام الدولة الفلسطينيَّة والتي جرى اقتطاعها وضمَّها فعليَّاً مع البدء بإنشاء جدار الضم والتوسع في شهر حزيران من العام ٢٠٠٢؛ فقد ضمَّ ذلك الجدار الذي رُسِمَتْ معالم مساراته المتعرِّجة وحدوده كنتيجة للمفاوضات الدَّاخلية التي جرت بين الحكومة الإسرائيلية وزعماء المستوطنين، وتبعاً لذلك فقد تم ضم ٨٨ ٪ من سكان المستوطنات إلى المنطقة الواقعة داخل الجدار. وفي نفس الفترة، وتحديداً في عام ٢٠٠٤ ولِدَتْ حركة غوش إمونيم من جديد، واتَّسَعَتْ وتصاعدت هجمة الأذرع الاستيطانيَّة من خلال إنشاء البؤر الاستيطانيَّة، وهو حالٌ يشبه حال ما كان يجري مطلع السَّبعينيَّات عبر ما عُرِفَ بظاهرة فتيان التِّلال الذين كانوا يُقيمون بؤراً استيطانيَّة فوق تلال الضِّفة الغربيَّة تحوَّل معظمها فيما بعد إلى مستوطنات ضخمة ومثال ذلك مستوطنة عوفرا بالقرب من رام الله وقادوميم إلى الغرب من نابلس. بلغ عدد هذه البؤر الاستيطانيَّة التي استُحْدِثَتْ في السنوات الأخيرة ٢٢١ بؤرة في نهاية العام ٢٠١٠ . وبالإجمال فقد نما سياق الزيادة في عدد المستوطنات في الضفة الغربية خلال السنوات من عام ١٩٦٧وحتَّى عام ٢٠١١ من مستوطنة واحدة في العام١٩٦٧على سبيل المثال إلى ١٤٤ مستعمرة في العام ٢٠١٠. [٢٥]

خاتمة

يمكننا إجمال كل ما تقدَّم حول مؤدَّيات النشاط الاستيطاني ونتائج السياسات الرسمية الإسرائيليَّة وما أسهما به لجهة الإخلال بإمكانات التحقق الواقعي لكيانٍ فلسطيني يقترب من مفهوم دولة بالمعنى السيادي وما قد أحدثاه من تغيير في هويَّة المكان والجغرافيا والخريطة الديموغرافيَّة، بحقيقةٍ تعبِّر عنها النِّسب والأرقام؛ فـ «إسرائيل تسيطر على، وتستغل الآن، أكثر من ٨٥٪ من مساحة أرض فلسطين التاريخيَّة والبالغة قُرابة ٢٧٠٠٠كلم مربَّع، ولم يبقَ للفلسطينيين سوى ١٥٪ من مساحة الأراضي – وهذا مُعطىً غير نهائي؛ فتلك النسبة مرشحة للنقصان في ظلِّ استمرار التمدد الاستيطاني – تبلغ الآن نسبة العرب الفلسطينيين قرابة ٤٨٪ من إجماليِّ السكَّان على أرض فلسطين التاريخيَّة، وقد أقامت إسرائيل منطقة عازلة على طول الحدود الشرقية لقطاع غزَّة بعرضٍ يزيدُ على ١٥٠٠متر؛ وبهذا فإنَّها تُسيطر على حوالي ٢٤٪ من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥كلم مربَّع، كما تسيطر إسرائيل على أكثر من ٩٠٪ من مساحة الأغوار وهو ما يُشكِّل ما نسبته ٢٩٪ من مساحة الضِّفة الغربيَّة. يُضاف إلى كلِّ ذلك أنَّ إسرائيل تسيطر على حوالي ٨٥٪ من المياه المتدفقة من الأحواض الجوفيَّة، وهو ما يجعل حصة الفلسطينيين من المياه ضئيلة جداً مقارنةً مع حصة المستوطنات.»[٢٦]

كانت حركة غوش إيمونيم قد قدَّمت ولدى انبثاقها عام ١٩٧٤ رؤيةً تصرُّ من خلالها على واقعيَّة برنامجها المُسْتَهدِف إيصال عدد المستوطنين مع حلول عام ٢٠١٢ إلى مليون مستوطن في الضِّفة الغربيَّة، وقد كانت تلك الرؤيا تبدو غير واقعيَّة وغير قابلة للتصديق في تلك المرحلة من بداية الاحتلال وفي ظل تلك الظُّروف التي كانت تتسم بعدم اليقين لجهة الثقة بمستقبل إدامة وتخليد الاحتلال، الآن ومع حلول عام ٢٠١٧ ربما جاوز عدد المستوطنين للنصف مليون مستوطن في الضفة الغربيَّة، وهذا يعني أنَّ أكثر من خمسين بالمئة من برنامج غوش إيمونيم قد تمَّ إنجازه وذلك إذا استثنينا من احتساب المدَّة تلك السنوات التي تم فيها انخفاض وتيرة التمدد الاستيطاني بفعل عملية التسويَة، التي توقَّفت بسبب الاستيطان في نهاية الأمر والتي لن تفلح إذا استؤنِفَتْ في تغيير واقع الاستيطان أو زحزحته قيد أنملة وذلك بحسب ما تشي به التجربة وسياقات عمليَّة التسوية المُجرَّبة ضمن الشروط التي جرت تحتها، وهذا يعني فيما يعني أنَّ معطياتٍ كهذه ستدفع بمزيدٍ من تشاؤم الذَّكاء والإرادة لدى الجانب الفلسطيني، وتفاؤل الذَّكاء والإرادة – بحسب تعبير المفكر والفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي – لدى جمهور المستوطنين والنخب الدَّاعمة لهم في إسرائيل وإلى مزيدٍ من القناعة بطرح برامج تنتهي في ناهية المطاف إلى وضع مسألة ضم الضِّفة الغربيَّة على طاولة البحث كأحد الخيارات الممكنة أمام إسرائيل بعد أنْ يستنفذ خيار «الطَّريق الثَّالث» أغراضه، بفعلِ مزيدٍ من الإخلال بالواقع الجيو- سياسي والسُّكاني، ذلك الخيار الذي جاء، وبحسب أوري بن إليعيزر، كبديل عن الضَّم الجغرافي لأراضي الضفة الغربيَّة إلى إسرائيل، مع ما يحمله ذلك من مخاطر على هوية ومستقبل إسرائيل كدولة تتجه نحو تحقيق مفهوم يهوديَّتها، وكوسيلة لفصل الفلسطينيين في الضفة والقطاع عن بعضهم وفصلهم في ذات الوقت عن إسرائيل وعن المستوطنين في حين يوفِّر ضمَّاً قانونيَّاً وتكنيكيَّاً لسكَّان المستوطنات إلى إسرائيل.[٢٧]

هوامش:

١. يمكن العودة إلى، عكيفا إلدار و عديت زرطال، **أسياد البلاد.. المستوطنون ودولة إسرائيل**، ترجمة عليان الهندي (القدس، ٢٠٠٦)، ص ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٩.

٢. غابرييل بيتربيرغ، **المفاهيم الصهيونيَّة للعودة**، مترجمة: سلافة حجاوي (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩) ، ص ٧٨ – ٧٩.

٣. صبري جريس، **تاريخ الصهيونيَّة**، (بيروت، ١٩٦٧)، ص ٥٠

٤. فراس سوَّاح، **تاريخ أورشاليم والبحث عن مملكة اليهود**، (دمشق: منشورات دار علاء الدين، الطَّبعة الثالثة ٢٠٠٣)، ص ٣٠

٥. الاستعمار البريطاني في الوطن العربي /https://ar.wikipedia.org wiki (شوهد في كانون الثاني ٢٠١٧)

٦. إيلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين** مترجم أحمد خليفة، (بيروت: منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، ٢٠٠٧)، ص ١٩–٢٠

٧. بيتربيرغ، **المفاهيم**...، ص ٧٩

٨. للاستزادة حول العصر الفيكتوري راجع/ عصر – فيكتوري https:// ar.wikipedia.org/wiki(شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٩. السواح، تاريخ..، ص ٢٥–٣٠

١٠. بابيه، **التطهير**....، ص ٢١

١١. أوري بن إليعيزر، **حروب إسرائيل الجديدة**، ترجمة سعيد عياش (رام الله: مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليَّة، ٢٠١٦) ص ١٨٢– ١٨٣

١٢. إلدار وزرطال، **أسيادُ البلاد**...، ص ٢٩

١٣. إلدار وزرطال، **أسيادُ البلاد**...، ص ٣١–٣٢

١٤. انظروا: رواية فرانكنشتاين/ لماري شيلِّي.. فرانكنشتاين .http://www 4read.net/book/1088/

١٥. إلدار وزرطال، **أسيادُ البلاد**...، ص ٢٦٠

١٦. بن إليعيزر، **حروب**...، ص ٧٤، ٧٥، ٨٣، ٨٤

١٧. بن إليعيزر، **حروب**...، ص ٧٤، ٧٥، ٨٣، ٨٤

١٨. وكالة معاً الإخباريَّة/ تاريخ النشر ٦ /٢٠١٧/١١

١٩. هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجيَّة ؟**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).. ص ١٦٥ – ١٨٠.

٢٠. إلدار وزرطال، **أسيادُ البلاد**...، ص ٢٦٠–٢٦٢

٢١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١١ .www.pcbs gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book1913.pdf

٢٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية...

٢٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية...

٢٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية...

٢٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية...

٢٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية...

٢٧. بن إليعيزر، **حروب**...، ص ٧–١٢